

برنامج ماجستير إدارة

الجوانب التنظيمية والآثار المترتبة على اندماج الشركات

Regulatory aspects and the implications of the merger of companies

إعداد الطلاب	
20222005411	محمد علي سالم باقازي
20222006218	شروق نجم عوض العتيبي
20222005674	عبد الهادي شعبان عبدالله العمري
2021005297	عبدالله علي ناصر باصليب
20212005302	مجاهد ادم محمد عثمان علي
20222005636	عبدالله شعبان عبدالله العمري
20222005738	محمد سعد محمد اليماني
20212005074	بشاير أحمد عبدالله باصريح

إشراف سعادة الدكتور/ وليد سليمان

الفصل الدراسي 1444/2022 هـ

الإهداء والشكر:

نتقدم أولاً بالشكر والحمد لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإتمام هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر والامتنان للدكتور/ وليد سليمان على المجهود الكبير والمعطاء طوال فترة إعداد هذا العمل.

كما نخص بالشكر كل من تعاون معنا وساعدنا في إنهاء هذا البحث من جميع الأصدقاء والأخوان ولا ننسى أن نخص بالشكر والدينا مما كانت لدعواتهم لنا الفضل في توفيقنا وإنهاء هذا العمل.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	إهداء وشكر
4-2	المحتويات
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
7-8	1/1 مقدمة الدراسة
9	2/1 مشكلة الدراسة
9	3/1 أهمية الدراسة
10	4/1 أهداف الدراسة
10	5/1 أسئلة الدراسة
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
	أولاً: الإطار النظري
12	تمهيد
12	مفهوم الاندماج وطبيعته
13-12	تعريف الاندماج
13	دور الاندماج
13	الاندماج الكامل (الكلي)
14	الاندماج الكلي عن طريق السيطرة أو الاستيلاء:
14	الاندماج الجزئي
15	اندماج الشركات في النظام السعودي
16	آثار اندماج الشركات في النظام السعودي بالنسبة للشركة المندمجة والدامجة
17	المبحث الثاني الفرق بين الاندماج والعمليات التنظيمية الأخرى للشركات
18-17	تعريف التحول القانوني للشركات

19	: الجوانب التنظيمية للاندماج والإنقسام
21-20	الجوانب التنظيمية للاندماج والنقل الجزئي للأصول
23-22	: الاندماج والتأميم
25-24	الاندماج والاستحواذ
26-25	أهمية اندماج الشركات من الناحية الإقتصادية والتجارية.
26	: شكل الشركات التي يجوز لها الاندماج
27-26	دوافع وطرق الاندماج في الشركات
29-28	مزايا وعيوب الاندماج
30	ثانياً: الدراسات السابقة العربية والأجنبية 2.1. تمهيد:
32-30	2.2. الدراسات العربية:
34-33	2.3 الدراسات الأجنبية:
35	2.4 التعليق على الدراسات السابقة:
35	2.5 الاستفادة من الدراسات السابقة:
	الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة
37	تمهيد:
37	نوع الدراسة:
37	منهج الدراسة:
37	مجتمع الدراسة وعينته:
38-37	أساليب جمع البيانات:
38	الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل الدراسة الميدانية:
	التحليل الإحصائي لمتغيرات عينة البحث:

39-38	أولاً: العلمي المؤهل:
40-39	ثانياً: المستوى الوظيفي:
41-40	ثالثاً: سنوات الخبرة:
41	التحليل الإحصائي لبيانات البحث:
42-41	أولاً: مقياس الثبات أو الاعتمادية Reliability
46-42	ثانياً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث:
	الفصل الرابع: نتائج الدراسة وتوصياتها
48	4.1 تمهيد
49-48	4.2 نتائج الدراسة
	الفصل الخامس: تحليل النتائج والتصور المقترح
53-52	5.1 تحليل النتائج
54-53	5.2 تحليل التوصيات
54	الخاتمة
	قائمة المراجع
55	أولاً: المراجع العربية
56	ثانياً: المراجع الأجنبية
	الملاحق
57	ملحق استبانة الدراسة
59-58	القسم الأول: البيانات الشخصية القسم الثاني: المحاور
	المستخلص
60	المستخلص باللغة العربية
61	المستخلص باللغة الانجليزية



الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1/1 المقدمة

تتعدد أشكال اندماج الشركات ولكل عملية اندماج لشركتين أو أكثر يكون هناك تأثير على الجانب التنظيمي لهذه الشركات مثل شركات المساهمة المقفلة وهي أحد أشكال الشركات المساهمة المنصوص عليها في الفصل الخامس من قانون الشركات السعودي.

حيث أن عملية دمج الشركات تعتبر من العمليات التي تحظى بالاهتمام وخاصةً كيفية اندماج الجوانب التنظيمية في هذه الشركات مع بعضها البعض لتقليل التكاليف التنظيمية والخدمات وتحسين القدرات المالية وزيادة المنافسة التجارية بين مختلف قطاعات الإقتصاد بالإضافة إلى رغبة الشركات الراغبة في الاندماج لزيادة العوائد المالية وتقوية وضعها الإقتصادي، يمكن أن يكون الغرض من عمليات الدمج أيضًا هو الخروج من أزمة العجز والإفلاس التي قد تواجهها أي شركة، حيث أن الشركات المندمجة هي من أكثرها حلول مالية مهمة للشركات المتعثرة ، لذلك أصبح اندماج الشركات حاجة ملحة للتحويل الإقتصادي، ومعه من مصلحة معظم التشريعات في العالم، ظهر قانون الشركات السعودي لعام 1435 إلى حيز الوجود، عام 2015 م لتنظيم عمليات الدمج في الفصل الثامن ، والفصل الثاني في البنود (190-193)..

تلجأ الشركات إلى التحالفات والاندماجات لتحقيق القدرة على تنفيذ سياساتها الإقتصادية ومقاومة التحديات التي تواجهها الشركات الكبرى من أجل البقاء والمنافسة والسيطرة على السوق من خلال اندماج هذه الشركات مع شركات أخرى من نفس الطبيعة، وتتشابه طبيعة العمل مع طبيعة عمل هذه الشركات ومشاريعها، وذلك لتحقيق توحيد إدارة هذه الشركات، مما يسمح لها بوضع سياسات إقتصادية وتسويقية جديدة، والاندماجات تؤدي إلى السيطرة على مجموعة من الشركات والمشاريع الإقتصادية في يد شركة واحدة، وتكون الشركة شركة مدمجة، مما يمكنها من تنفيذ سياساتها الإقتصادية والتجارية على جميع المشاريع التي تشارك فيها.

لعبت تكنولوجيا المعلومات والإنترنت دوراً رئيسياً في تطور هذه الظاهرة التي تفاقمت، فالشركات الصغيرة تشعر بأنها غير قادرة على مواكبة المشاريع العملاقة العابرة للقارات التي كادت أن تبتلعها ولا تكون قادرة على مقاطعة هذه المشاريع الكبرى، وبالتالي التنافس معها والبقاء حازماً في السوق، أو الإختفاء.

لذلك، أصبحت عمليات الدمج الخيار الأفضل لهذه المشاريع، مما يفيدها أن تلتقي في شكل شركات جديدة، بدلاً من شركات قليلة، بسبب المخاوف من الشركات الكبيرة التي تسيطر بالفعل على قطاعات كبيرة من السوق وتتحكم في العديد من القطاعات الصناعية والحملات التجارية والتسويقية.

تسعى ببساطة إلى التعاون بين نظيراتها في مختلف قطاعات الإنتاج، وبالتالي الإحتفاظ بمكانتها في السوق، وقد أدى هذا الاندماج إلى ظهور التكتلات والتجمعات الإقتصادية ذات رؤوس الأموال الكبيرة القدرة على الاستمرار والبقاء في الأسواق الداخلية والخارجية، والذي أدى إلى تقدمهم.

هذه المجموعات الإقتصادية تمنحهم القدرات بما في ذلك الخبرة الإدارية والفنية، مما يمكنهم من تطوير وتحسين جودة الإنتاج في عالمنا اليوم، نجد أن الأعمال التجارية تزداد تنافسية، سواء بين الأفراد والشركات، من أجل التفرد والوصول إلى الأسواق العالمية والمحلية ولكن الجوانب التنظيمية لها دور خاص في عملية الاندماج فتؤثر بشكل مباشر في عملية الاندماج مثل توزيع العمل التنظيمي بين الادارات المندمجة والعمل على تكيف كل الادارات لخدمة الاندماج داخل الشركات.

2/1 مشكلة الدراسة

نشأت فكرة إعداد هذه الدراسة لما للجوانب الخاصة باندماج الشركات من أهمية كبيرة على نجاح وإثمار هذا الاندماج، وذلك بموجب قانون الشركات السعودي بشأن الجوانب التنظيمية لدمج الشركات السعودية بعد أن أصدرت الجهات الرقابية السعودية قانون الشركات عام 1435 هـ. 2010 م، الذي يحدد تنظيم اندماج الشركات.

لذلك، نحاول تسليط الضوء على الجوانب التنظيمية لنهج المنظمين السعوديين في عمليات الدمج بين الشركات المشتركة من خلال هذه الدراسة

ويسعى الباحث من خلال هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

ما هي الجوانب التنظيمية لدمج الشركات السعودية بموجب قانون الشركات السعودي؟

3/1 أهمية الدراسة

أدى النمو في النشاط الاقتصادي والمنافسة المتزايدة في الأعمال التي يشهدها العالم إلى ظهور شركات كبيرة عابرة للقارات، حيث يتركز رأس المال في أيدي فئة من أصحاب رؤوس الأموال.

مما يؤكد أن الاندماج بين الشركات هو حاجة ملحة قد تتحول للشركات ذات الأنشطة المماثلة أو قد يتم دمجها لخلق نوع من المنافسة والقاء في السوق، لذلك فإن كل دراسة لها أهمية علمية وعملية وسيتم توضيحها

أولاً: الأهمية العلمية للبحث

لظاهرة الدمج انعكاسات قانونية مهمة في إطارها القانوني وجوانبها القانونية المعقدة، مما يؤثر على حقوق العديد من الأشخاص ويضر بمصالحهم، ونتيجة لهذا الاندماج يظهر العديد من الالتزامات في عملياتهم التنظيمية والإدارية، حيث أن الاندماج له تأثير على تنظيمات الشركة المندمجة. وخاصة

الشخصية الإداري، له آثار واضحة على المساهمين والدائنين والمنافسة. إما تقليصها من خلال ائتلاف شركات متشابهة أو متكاملة، أو تعزيزها لدرء المنافسة من الشركات الأجنبية من خلال تحالف الشركات.

ثانياً: الأهمية العملية للدراسة

تعتبر عمليات الدمج بين الشركات ضرورة إقتصادية تعود بالنفع على المصالح العامة والخاصة، حيث تميل الحكومات إلى تشجيع الاندماجات لتركيز المشاريع ولمس وحدات الإنتاج الكبيرة التي يمكن أن تساهم في الإقتصاد الوطني، وتعتبر عمليات الدمج مهمة لأنها تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية.

من خلال مساهمتها في الإقتصاد الوطني، وتنعكس أهمية الاندماج في توفير رأس مال كبير وكافٍ قادر على تحقيق أهداف الشركة وتوفير الثقة بين المتعاملين معه والمنافسة التي تتماشى مع مصالح الإقتصاد الوطني في التحليل النهائي.

4/1 أهداف الدراسة

في ضوء صدور نظام الشركات السعودي الجديد لعام 1435هـ. 2010 م، تبلورت لدى الباحث أسباب ودوافع لإختيار هذا الموضوع بما يلي:

- بيان الجوانب القانونية التي رسمها المنظم السعودي لاندماج الشركات
- بيان الحالات التي يسمح من خلالها اندماج شركات المساهمة المغلقة.
- تحديد الضمانات القانونية لحماية الغير الذي يتعامل مع الشركات الداخلة في الاندماج.
- التعرف على الآثار الناتجة عن اندماج الشركات على الجوانب التنظيمية

5/1 أسئلة الدراسة

- (1) ما هي الإضافات الجديدة التي أضافها المنظمون السعوديون إلى اندماج الشركات؟
- (2) ما هي ظروف اندماج الشركات في المملكة العربية السعودية؟
- (3) هل وضع المنظمون السعوديون قواعد خاصة تنظم عمليات اندماج الشركات؟
- (4) هل لدى المنظمين السعوديين قواعد وضمانات معمول بها لحماية الآخرين الذين يتعاملون مع عمليات اندماج الشركات؟

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

أولاً: الإطار النظري

تمهيد:

على مدار العشرين عامًا الماضية، نمت عمليات الدمج بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، وبسبب مدى أهميتها في الوقت الحالي، فقد وصلت أعدادها وأحجامها إلى مستويات لم يسبق لها مثيل من قبل. وعلى غرار ذلك، اخترنا تقسيم الفصل إلى المواضيع الثلاثة التالية من أجل التحقيق في هذه القضايا:

المبحث الأول: هو فكرة الاندماج من حيث أهميتها وصفاتها وأنواعها وإجراءاتها.

أولاً: مفهوم الاندماج وطبيعته:¹

إن فهم مفهوم الاندماج يستلزم علينا الوقوف على جوانب مهمه مثل تعريفه وشرح ميزاته وخصائصه. كما يستلزم بيان وتوضيح صور الاندماج التي تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر إليه منها. لذلك في هذا المطلب سنناقش مفهوم الاندماج بشكل أوسع.

في هذه الأيام، من الطبيعي أن تندمج الشركات أو تسيطر على بعضها البعض. عندما تندمج شركتان أو أكثر، أو شركة واحدة أو أكثر لتأسيس شركة جديدة، تتحكم في شركة أخرى عن طريق الاستحواذ على جميع أسهمها العامة المدرجة في البورصة أو جميعها تقريباً، فأنت توافق على الالتزام بسياسات معينة من خلال شراء أكبر كمية من الأصول عرضت عليك.

بشكل أساسي، تعني هذه المظاهر الدمج الكامل أو الجزئي لحقوق الملكية أو المصالح أو الأعمال التجارية التي تشكل في نهاية المطاف مشروعاً اقتصادياً أو تجارياً كبيراً، يتم دمج شروطه في سياق من أجل تحديد مفهوم وطبيعة عمليات الدمج.²

¹ فايز إسماعيل محمد بصيوص (2006)

² الجبوري، مهند: اندماج الشركات "دراسة مقارنة"، د ن، د م، 2003

تعريف الاندماج:

الدمج في اللغة: دمج الشيء أي دخل فيه واستحكم به. كما أن هنالك فرق بين مصطلح الدمج ومصطلح الاندماج، حيث أن المقصود بدمج الشركات هو أن تقوم جهة محددة بدمج هذه الشركات، أما فيما يتعلق بالاندماج فهو يعد فعل مطاوع، ونعني بذلك أن هذه الشركات المحددة قررت الاندماج تطوعياً ومن دون أن تتدخل أي جهة أخرى خارجية، على كل حال، فإن مصطلح الاندماج هو ما يتفق مع الحقيقة، حيث أن معظم الشركات يكون لها القرار التي فيما يتعلق بإبرام عقد الاندماج دون أن تتدخل أي جهة أخرى خارجية.³

ومن خلال التعريف السابق يوضح لنا أن الدمج يمكن أن يتم من خلال الدمج أو التوحيد، ومن الواضح أيضاً أن الدمج لا يمكن أن يتم إلا بين الشركات المنشأة قانوناً ذات الشخصية الاعتبارية. في حالة الاندماج عن طريق الدمج، تحتفظ جميع الشركات المندمجة بشخصياتها القانونية، كما تفعل الشركة المندمجة. علاوة على ذلك فإن كل الشركات المندمجة تنشأ خلالها شركة جديدة، كما أن لهذا الاندماج آثار مختلفة يترتب جراء هذا الاندماج، حيث يترتب خلاله انتقال جميع الذمم المالية للشركات المندمجة إلى تلك الشركة الدامجة.⁴

ثانياً: دور الاندماج:⁵

1/ الاندماج الكامل (الكلي)

أ- الاندماج الكلي عن طريق الدمج أو الضم:

يحدث هذا النوع من الاندماج عندما تقرر شركتان أو أكثر التوقف عن الوجود وتشكيل شركة جديدة واحدة ترث جميع أصول ومسؤوليات الشركات الأصلية، حيث أن هذا تبادل تم لغرض التوحيد.

³ الجبوري، مهتد: اندماج الشركات "دراسة مقارنة"، د ن، د.م، 2003

⁴ الخرايشة، سامي، ٢٠٠٨،

⁵ فايز إسماعيل محمد بصبوص (2006)

على غرار الدمج الكلي، يلزم إنهاء وضعهم القانوني عندما توافق شركتان أو أكثر على نقل أصول وأموال الأعمال المدمجة إلى الأعمال التجارية المتبقية (الدامجة).

ب- الاندماج الكلي عن طريق السيطرة أو الاستيلاء:

يمكن تحقيق ذلك بإحدى طريقتين: إما أن يتم دمج شركة بشكل صريح بغرض شراء الأسهم في شركة قائمة لتسهيل السيطرة، أو يمكن لشركة قائمة شراء أسهم في نشاط تجاري قائم آخر لتسهيل السيطرة. سيتم تعويض الشركة الفرعية والمساهمين السابقين للشركة في أي سيناريو. يشار إلى هذه الشركات على أنها فروع لضمان أن عملية الرقابة لا تسبب فقدان الأهلية القانونية أو الشخصية المعنوية للشركات التي تديرها، بشرط أن تحافظ كل شركة على استقلالها المالي والإداري والمحاسبي. ولتحقيق ذلك، يمكنهم إصدار أسهم للشركة القابضة أو الدفع نقدًا بدلاً من الأسهم المخصصة لهم.

من منظور مختلف، فإن الشركة المسيطرة أو المستثمرة (الشركة القابضة القانونية)، من وجهة نظر محاسبية، هي تلك الشركة التي يمكنها التحكم في أعمال ونشاط شركة أخرى تسمى شركة تابعة من خلال امتلاك أكثر من 50٪ من الأسهم العادية في الشركة التابعة. وهذا يمنحها (الشركة القابضة) الحق في تعيين مديرين ووضع السياسة المالية والإدارية التي ترغبها الشركة القابضة من خلال التصويت بأغلبية الأسهم في الشركة الحليفة.⁶

2/ الاندماج الجزئي:⁷

يتخذ هذا النوع إحدى الصور الآتية:

اتفاق بين مجموعات الشركات على القواعد الموضوعية التي يجب على الأعضاء اتباعها من أجل تنظيم الإنتاج وتقسيمه إلى أسهم يمكن استخدامها لتقدير إنتاج كل عضو وحساب الربح. ب. ترتيب بين مجموعة من الشركات لتقسيم إجمالي صافي ربح المنظمة بين أعضائها بنسب محددة سلفًا ومتفق عليها،

⁶ الخرابشة، سامي، ٢٠٠٨،

⁷ فايز إسماعيل محمد بصبوص (2006)

بغض النظر عن مدى الاختلاف في تحقيق أرباح كل عضو. ج- اتفاقيات مجموعة الأعمال بشأن سياسات المبيعات التي يتعين على الأعضاء الالتزام بها. يظهر حصة كل شركة في المبيعات. أصدر عدد من الهيئات والمنظمات الدولية معايير ومقترحات حول مفهوم الاندماج.

اندماج الشركات في النظام السعودي

مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الإجراءات يجب اتباعها وفقاً لما يحدده النظام وأنها تضر في كثير من الأحيان بمجموعة من المصالح المترابطة والمتشابكة التي تؤثر على المساهمين والدائنين والمدنيين والمقاولين وغيرهم مع الشركات المندمجة وكذلك المدمجة، تتطلب إجراءات الاندماج في كثير من الأحيان إجراءات مطولة. يعتبر تصريح مجلس المنافسة أحد الخطوات التي يجب اتباعها من أجل وقف إنشاء شركة جديدة مهيمنة على السوق.

أو كذلك التمكين من احتكار سلعة معينة أو أكثر على حساب العميل بشكل خاص وعلى الإقتصاد بشكل عام،

وهذا بناءً على ما نصت عليه المادة التاسعة من نظام المنافسة والتي صدرت وفق المرسوم الملكي رقم (م/25) بتاريخ 1425/5/4هـ.

إذا وجهت إرادة الشركاء، قبل انتهاء المدة المحددة لهذه الشركة، اندماج الشركة في النظام السعودي مع شركة أخرى قائمة، فيشكل ذلك إنهاء الشركة وشخصيتها الاعتبارية. كما يتم الاندماج عن طريق الدخول في اتفاقية بين شركتين أو أكثر تعرف باسم اتفاقية الاندماج. وقد أدى ذلك إلى توحيد التزاماتهم المالية إذا التقى الشركاء في إحدى شركاتهم، وهذا الاقتراح الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 6) هـ بتاريخ 22 مارس 1385 لاستكمال قانون الشركات المعدل، سيتم اتخاذ الشروط القانونية في الاعتبار في عمليات الدمج، إذ نصت على أنه:⁸

⁸ الخرايشة، سامي، ٢٠٠٨،

يتم الاندماج من خلال الجمع بين شركة واحدة أو أكثر مع شركة أخرى حالية، أو من خلال الجمع بين شركتين أو أكثر لتشكيل شركة جديدة. تحدد اتفاقية الاندماج شروطها وتشير، من بين أمور أخرى، إلى كيفية تقييم التزامات الشركة المندمجة وعدد الأسهم أو الأسهم المرتبطة برأس مال الشركة المندمجة. أيضاً، لا يكون اندماج الشركات في النظام السعودي فعالاً إلا إذا تم اتخاذ قرار من قبل كل شركة معنية وفقاً لعقد الشركة أو الشروط المنصوص عليها لاستبدال نظامها. ينشر هذا القرار بطريقة النشر المقررة للتعديلات التي تنشأ في عقد الشركة المندمجة أو حتى لوائحها الداخلية.

آثار اندماج الشركات في النظام السعودي بالنسبة للشركة المندمجة

يترتب على الاندماج انتهاء الشخصية الاعتبارية ووجود الشركة المندمجة. لذلك، على الرغم من أن الكيان القانوني للشركة المندمجة لم يعد موجوداً، فإن كيانه المادي، بالإضافة إلى مشروعها الاقتصادي المتصور وقدرتها على اكتساب الحقوق وتحمل المسؤوليات والأصول الخاصة، كلها تنتقل إلى الشركة المندمجة، لا تزال موجودة.

آثار اندماج الشركات في النظام السعودي بالنسبة للشركة الدامجة

تحل الشركة الدامجة محل الشركات المندمجة فيما يتعلق بحقوقها والتزاماتها في ملاحقتها بناءً على مفهوم الخلف العام، باستثناء العقارات وبراءات الاختراع المملوكة للشركة المندمجة والتي لا تنتقل حتى إتمام التسجيل. إجراءات النقل مع سلطات الأراضي وكذلك المسجل. تجاري. كما ينتج ارتفاع رأس مال الشركة المندمجة مع الأسهم العينية عن اندماج الشركات في ظل النظام السعودي. في مقابل هذه الأسهم، تصدر الأعمال المندمجة أسهماً عينية، والتي توزعها لاحقاً على الشركات المكونة للشركة المندمجة كمساهمين.

تشمل إجراءات دمج الشركات في النظام السعودي الحصول على موافقة الجهات المختصة، وعرض الميزانيات المستقبلية والحسابات المالية المدققة، وتحديد وضع دائني الشركة المندمجة، واستخدام آلية التسوية. بشكل عام، تتطلب هذه العملية مناقشات وعقد اندماج واختيار الشركاء وموافقة الأطراف المعنية.

نظراً لأن عمليات الاندماج تمت تغطيتها بموجب المادة 190 وما يليها من قانون الشركات الجديد، وقانون المنافسة، وعقد الاندماج، يجب تحديد جميع الحقائق ذات الصلة.

المبحث الثاني الفرق بين الاندماج والعمليات التنظيمية الأخرى للشركات

قد يحصل تشابه الاندماج لبعض الشركات مع بعض العمليات التنظيمية الأخرى التي تحدث في داخل الشركات إلا أنه قد يختلط على الكثير تفسير حالة التداخل التي قد تحصل مع ظهور هذه العمليات التنظيمية بالرغم من وضوح فكرة الاندماج فيها. ولتوضيح هذا الفرق نستطيع ان نفرق بين الاندماج من العمليات التنظيمية الأخرى من خلال تقسيم هذا المبحث الى عدة مطالب كالآتي

- المطلب الأول: الجوانب التنظيمية للاندماج والتحول القانوني للشركات
- المطلب الثاني: الجوانب التنظيمية للاندماج وتقسيم الشركات
- المطلب الثالث: الجوانب التنظيمية للاندماج والنقل الجزئي للأصول
- المطلب الرابع: الاندماج والتأميم
- المطلب الخامس: الاندماج والاستحواذ

المطلب الأول: الجوانب التنظيمية للاندماج والتحول القانوني للشركة⁹

تعريف التحول القانوني للشركات

التحويل أو التحول هو العملية التي تقوم بها الشركة خلال دورة حياتها بتغيير الشكل القانوني الذي اعتمدته لأول مرة لدمج شكل آخر من أشكال الشركة دون التسبب في انتهاء صلاحية شخصيتها القانونية. هذا يعني أن تغيير الشكل القانوني للشركة معروف بالفعل في الفقه الفرنسي (التحويلات)، وهي إحدى العمليات التي يمكن أن تتم في الشركة وتصدر بإرادة الشركاء أو المساهمين. والآخر لا يتغير مؤدياً إلى

⁹ الجبوري، مهتد: اندماج الشركات "دراسة مقارنة"، د ن، د.م، 2003

زوال شخصيته الأخلاقية. في معظم التشريعات الحديثة يعطي المشرع للشركاء أو المساهمين حرية اختيار الشكل القانوني للشركة حسب إمكانياتهم الخاصة، ولا يقتصر الأمر على تأسيس الشركة بل بعد التأسيس وخلال حياة العمل. على أساس المخاطر التي قد تواجهها الشركة، وهذا ما سمح به القانون السعودي، عندما ذكرنا صراحة ما يلي: "يجوز لكل شركة مساهمة أن تتحول إلى شركة أخرى".¹⁰

ومع ذلك، نشأ الجدل حول مسألة ما الأثر الذي تركه وراءه هذا التحول؟ وهل تختفي الشركة بسبب تغيير في الشكل القانوني وتشكل شركة جديدة لتحل محلها؟ أم أن التحويل لا يتطلب إنهاء الشركة القديمة واستبدالها بالشركة الجديدة؟ أم أن التحويل ليس مطلوباً حتى تنتهي صلاحيته، ولكن فقط تعديل مواد التأسيس؟

ثم جاء في المادة 1/16/715، بأن قرار التحويل يمنح على أساس تقرير المصادقة المالية للممثل، الذي يشهد بأن الأصول تساوي رأس المال، وأخيراً تم تقديم هذا التقرير بموافقة أصحاب حملة السندات وأصحاب الحسابات، ولكن يظهر في الفقرة الثالثة من نفس المادة على إجبار الإشهار لقرار التحويل من أجل حماية حقوق الآخرين والحفاظ عليها.

ومادام ان التغيير في الشكل القانوني للشركة من شراكة محدودة إلى شراكة بسبب رحيل شريك أو انسحاب آخر، أو وفاة أحد الشركاء المتضامنين، لا يؤثر ولا يمس بجوهر العقد ومع ذلك، فإن التعديلات لن تؤثر على وجود الشركة، بل ستحافظ على شخصيتها المعنوية. وهذا مفهوم ضمناً من نص المادة 715 مكرراً، عندما تنص على أنها تتحول إلى نوع آخر من الشركات، وهي الصيغة العامة المنصوص عليها في المواد 551 إلى 799 في القسم الخاص بالشركات التجارية، عندما تقوم الشركة بتغيير شكلها المسجل، يختار الشركاء أو المساهمون، عند البدء في إنشاء الشركة، أحد أشكال شركات الاندماج المنصوص عليها في القانون وهي:¹¹

- شركات التضامن

¹⁰ الخرابشة، سامي، ٢٠٠٨،

¹¹ الجبوري، مهند: اندماج الشركات "دراسة مقارنة". د ن، د.م، 2003

- وشراكات التوصية المحدودة

- الشركات المساهمة

- شركات التوصية بالأسهم

- الشركات ذات مم

وبسبب التغييرات في الظروف الاقتصادية والتجارية أو التوسع في أنشطة الشركة، يتم اختيارهم على أساس شكل وأهداف الشركة ومدى قدراتها المالية، مما يدفع الشركاء إلى التفكير في تحويل الشركة لخدمة مصالحهم الجماعية.

المطلب الثاني: الجوانب التنظيمية للاندماج والانقسام¹²

هناك العديد من الأسباب لعمليات الاندماج في عالم اليوم حيث تتطلع هذه الشركات إلى تحقيق النجاح الذي تريد تحقيقه من خلال طرق متعددة مثل توسيع مشاريعها مع تضمين شركات أخرى لتكون قادرة على تحقيق التكامل الرأسي أو الأفقي في مجالات خبرتها، والسبب للاندماج.

بين معالجة عدم التوازن واكتساب مزايا وفوائد إقتصادية وتجارية أفضل في المستقبل، فإن قرار الاندماج والاستحواذ هو بين التعامل مع المشكلة الآن واكتساب مزايا في المستقبل. تمت عملية التوحيد، ولكن قد يكون من الأفضل تقسيم الشركة إلى عدة شركات كهدف لهذا التقسيم الفرعي، أو من خلال توزيع أنشطة شركة ضخمة على عدة شركات، لأنها وصلت إلى حد كبير. أكبر إنتاجية لا تكمن في، ولكن في جمع أنشطة مماثلة من شركات مختلفة عن واحدة

والاندماج هي عمليات عكس الانقسام، لكل منها نطاق وأسباب، لكنها قريبة جدًا من حيث القواعد التي تستند إليها. بالإضافة إلى ذلك فهي متقاربة اقتصاديًا، حيث أن الغرض من الاندماج والفصل بين

¹² فايز إسماعيل محمد بصبوص (2006)

المصطلحين هو إنشاء المؤسسات، وإعادة تقسيم وتوزيع وسائل الإنتاج وتداولها، والوصول إلى منظمة أكثر كفاءة وفي ظل إرادة قوية وناضجة وجادة.

والانقسام هو طريق من طرق الترشيح في الاستثمار للشركات على أكمل وجه، مما يعني أنه يتم تقسيم الذمم المالية الأصول والخصوم إلى شركتين أو أكثر، حيث ان الشخصية المعنوية للشركة تنتهي عندما يتم تقسيمها بالنسبة للشركة المندمجة على النحو التي تتم به، وقد تعدد الانقسام في الشركات المدمجة فنجد هناك:

- حالة انقسام بسيط

- حالة انفصال أو انقسام يتبعها اندماج

كانت الحالة الأولى هي تجزئة أسهم الشركة، ثم الانقسام، حيث شكل كل منهما شركة جديدة لها شخصيتها المعنوية المستقلة. الحالة الثانية هي الاندماج المصاحب، والذي بموجبه تساهم الشركة في التزاماتها المالية للعديد من الشركات القائمة على قدم المساواة أو بنسب يتفق عليها الأطراف المعنية، أو تشارك معهم في تكوين شركة جديدة أو أكثر. يمكننا أيضًا اتباع أكثر من نهج واحد، يجمع بين هذه الأساليب والأساليب المختلفة، اعتمادًا على الأهداف الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المرجوة. ولا يخرجون عما إذا كانوا مدمجين أو منفصلين. يمكننا التمييز بين الاندماج والانفصال، حيث يكفي تقسيم شركة قائمة قابلة للفصل إلى شركتين أو أكثر، بينما يتطلب الاندماج وجود شركتين على الأقل لتحقيق ذلك.

كما أنه يوجد هناك فرق آخر مهم وهو أن الانفصال أو الانقسام لا يعتمد بالاعتماد العقدي فلا يعتبر الانفصال عقدا على عكس الاندماج الذي يعد بمثابة عقدا بين شركتين مختلفتين، ذلك أن الشركة المقسمة التي حدث بها الانفصال قد قررت ان تكون شركة منفصلة بمفردها وان لا يكون معها طرف آخر، وكما هو معروف أن مفهوم العقد يلزم الطرفان، بينما عندما يتم الانفصال تستطيع الشركة ان تتصرف بإرادتها، وكما ينبغي أن لا يتم الخلط بين الانقسام أو الانفصال والتحول ففي التحول الشركة تكون تحتفظ بشخصيتها المعنوية وذلك بشكل القانوني الجديد وهذا لا نجده في الانفصال.¹³

¹³ الخرابشة، سامي، ٢٠٠٨،

المطلب الثالث: الجوانب التنظيمية للاندماج والنقل الجزئي للأصول

سبق وأن ذكرنا أن الاندماج يتطلب من الشركة المندمجة إبعاد شخصيتها المعنوية وإن يتم انتقال ذمتها المالية إلى الشركة الجديدة أو الدامجة. ومن هنا يتضح لنا الفرق في الجوانب التنظيمية بين الاندماج والنقل الجزئي لأصول الشركة.

لذلك يُعرّف النقل الجزئي للأصول على أنه "شركة تقوم بتقديم حصتها أو تلقي أسهم تمثل جزءاً من التزاماتها المالية لشركة قائمة ولأغراض تلك الشركات التي تمضي في هذا الإجراء. فهي تنظم الإنتاج وترشده، ولكن لا يمكن وصف العملية بأنها فصل جزئي، وفصل بهذا المعنى، والتحويل الجزئي للأصول لا يتم مقابل تعويض نقدي. يسمح لأي شركة بتمويل أو التبرع لشركة قائمة تسمح هذه العملية بالفصل بين جوانب أنشطة الشركة والانضمام إلى شركة أخرى

ومع ذلك، نشأ نزاع قانوني حول التوزيع بين المساهمين للأسهم المكتسبة كجزء من أصول شركة النقل، وتم تقسيمها إلى قسمين.

- أولاً: القسم الذي يرى أن الأسهم المادية التي حصلت عليها شركة النقل لا تحتاج إلى توزيعها على المساهمين، بل يجب إعادتها إلى الشركة والاحتفاظ بها في محفظتها المالية.

- ثانياً: القسم الذي يتطلب النقل الجزئي للأصول توزيع تلك الأسهم المادية التي حصلت عليها الشركة عن طريق نقل الأصول للمساهمين، والاحتفاظ بهذه الأسهم فقط في محفظتها المالية، إلا أن هذا لا يكفي كي تعتبر العملية من قبل الاندماج بحيث يتمكنون من الحفاظ على وضعهم كمساهمين في الشركة.

وخلاصة الكلام نستطيع أن نقول بأن الاختلاف بين الاندماج والنقل الجزئي للأصول للشركة في أنه يستوجب في عملية الاندماج انقضاء وزوال الشخصية المعنوية للشركة المندمجة وزوال ويتم انتقال كافة ذمتها المالية إلى الشركة الجديدة أو الدامجة لها، ومع ذلك بالنسبة للنقل الجزئي للأصول فإنها لا تتطلب

انقضاء الشركة ومحو شخصيتها المعنوية، وإنما تظل الشركة قائمة ومحافظة على كيائها القانوني وشخصيتها المعنوية ، كما يتبع ذلك احتفاظها باستقلالية ذمتها المالية بالرغم من الانتقال الجزئي من أصولها إلى الشركة الدامجة الأخرى. ومع هذا لا ننسى أن هناك تقارب بين الاندماج والنقل الجزئي للأصول وهذا التقارب هو التقارب المسموح في القانون السعودي في المادة 557/3 وذلك من خلال إتباع الإجراءات القانونية اللازمة وبحسب القوانين الخاصة بشكل كل شركة من الشركات التي تم الموافقة عليها.

المطلب الرابع: الاندماج والتأميم

التأميم بقصد به الحصول على أنشطة إقتصادية مهمة وإخضاعها لسيطرة الحكومة، فإن التأميم هو أداة قسرية في أيدي الأنظمة. ويؤكد دور الدولة في توجيه الإقتصاد الوطني للصالح العام. بالإضافة إلى ذلك، يتفق جميع الفقهاء على أن استخدام الدولة لسلطتها في تأميم المشاريع يقع ضمن اختصاص السيادة وأن السلطة التشريعية وحدها لديها القدرة على تنفيذ هذه العمليات.

تختلف أسباب التأميم من دولة إلى أخرى. يمكن أن تكون مدفوعة بالرغبة في السيطرة على النشاط الاقتصادي أو حماية المستهلكين من الاحتكارات. لذلك يعتبر التأميم مبرراً عاماً لإغلاق الأعمال التجارية. يوجد صورتين أو شكلين من التأميم:

الصورة الأولى وهي أن يتم منح المشروع بأكمله الملكية العامة، وإنهاء شخصيته المعنوية والذوبان في شكل قانوني جديد. لا يطرح هذا السيناريو أي مشاكل فيما يتعلق بشخصية الشكل الجديد للمشروع المؤممة.¹⁴

الصورة الثانية: في هذه الحالة، سيحتفظ المشروع المؤممة بهيكله القانوني قبل التأميم بينما تحصل الدولة على ملكية كل أو جزء من أسهمها. لكن النقاش القانوني والقضائي تمحور حول طبيعة المشروع المؤممة؟

¹⁴ الخرابشة، سامي، ٢٠٠٨،

وهل سيستمر المشروع المؤمّم بالاحتفاظ بشخصيته المعنوية بعد عملية التأميم أم تنتهي هذه الشخصية المعنوية وتصبح هناك شخصية مختلفةً جديدة؟

انقسم القانون الى رأيين منهم من يرى أن المشروع يستمر ويحتفظ أيضا بشخصيته المعنوية طالما أنه يحافظ على شكله القانوني من قبل التأميم، والمشروع المؤمّم مسؤول بالكامل عما يحدث بعد ذلك. وهي تتعلق بالتزامات من قبل التأميم، وهي نتيجة منطقية لاستمرار وجود الشخصية الاعتبارية. ومن رأي آخر منهم من يرى أنه لا تقبل استمرار الشخصية المعنوية وتدعي أن التأميم يؤدي إلى تلاشي الشخصية المعنوية للشركة المؤمّمة. المشروع الذي تم تأميمه نتيجة التأميم سيكون بالتالي مشروعًا جديدًا له شخصية أخلاقية جديدة.

ويمكن الاستنتاج من ذلك أن التأميم لا يؤدي بالضرورة إلى اختفاء شخصية الشركة المؤمّمة، ويمكن للمشرعين أن يفكروا في الحفاظ على شكلها والاستمرار في ممارستها. لذلك تستمر الشركة المؤمّمة في الحفاظ على شخصيتها القانونية طالما لم يتم تصفيتّها. التفويض الكامل للمسؤولية عن جميع الالتزامات قبل التأميم، نتيجة طبيعية لاستمرار الوجود. لا يمكن لهذه الشخصية أن تستخدم الاندماج ذريعة للتهرب من المسؤولية، حتى لو أدى ذلك إلى نهاية الشركة المندمجة وزوال شخصيتها المعنوية ومسؤولياتها المالية، لكن الشركة المندمجة تتجح بالخلافة العامة وتستبدلها بحقوقها وصلاحياتها. التزامات. تعود ملكية المشروع بكامله إلى الدولة، وبالتالي الشخصية الاعتبارية، إذا كان المشروع يتميز بالشكل الشركة وانحل في شكل قانوني جديد، وينتهي، يتجلى التشابه بينهما بانتهاء الشركة التي هي تم تأميمها أو اندماجها، لأن الاندماج يترتب عليه انتهاء صلاحية الشركة المندمجة واختفاء شخصيتها الاعتبارية، ولا يجب الخلط بينهما لأن الاختلاف موجود من عدة نواحٍ وهي ما يلي:

- (1) الغرض من التأميم هو السيطرة الكاملة للدولة على اقتصادها، لغرض تحقيق المصلحة العامة، وتوسيع صلاحياتها إلى نطاق أوسع، بما في ذلك المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، من أجل تحقيق العدالة النهائية الشاملة على أساس اجتماعي.
- (2) القدرة على الدفاع ضد المنافسة الأجنبية أو الاستفادة من خبرات ومهارات وقدرات الشركات الأخرى. في التأميم، يفقد أصحاب المشاريع قدراتهم.
- (3) توقف قدرة الشركاء أو المساهمين، ويتم نقل جميع الأسهم والحصص إلى الدولة مقابل تعويض محدد قانونياً من السلطة التشريعية.
- (4) في حين أن الاندماج هو اتفاق بين شركتين أو أكثر، لذلك يجب أن توجد شركتان على الأقل قبل الاندماج

المطلب الخامس: الاندماج والاستحواذ¹⁵

في بعض الأحيان يتم استخدام تعبير الاندماج والاستحواذ كمرادف في العديد من الدراسات والابحاث ، حيث يتم تعريف كل منها على أنها أداة للاستفادة من التوسع في أنشطة الشركة الرئيسية أو لزيادة قدرتها التنافسية ، أو من خلال محاولة السيطرة على شركة أخرى تعمل في نفس الأنشطة أو التكميلية لخفض تكاليف تشغيل الشركة من أجل التمكن من زيادة كفاءة التشغيل وزيادة ربحية الشركة المندمجة أو المستحوذ عليها ، سواء عن طريق شراء نسبة ميطرة ومسيطر عليها من الأسهم التي تشكل رأس المال بالكامل من الشركة المستحوذ عليها (الاستحواذ) أو دمج شركة أخرى بالكامل في الشركة المندمجة (الاندماج).

الجانب الأول: يشير الجانب القانوني إلى درجة استمرار أو إنهاء الكيان القانوني للشركة المندمجة أو المكتسبة، والاستحواذ يعني شراء الأسهم في الشركة المستحوذ عليها بينما الشخصية القانونية (الكيان القانوني للشركة المستحوذ) لا تزال الشركة التي تم الاستحواذ عليها لا تؤثر على إدارة جميع الأعمال بالطريقة المعتادة والمألوفة، ومن ثم فإن الشركة المقتنية لديها إمكانية إعادة بيع الأسهم التي تمتلكها من الشركة المستحوذ عليها إلى مستثمرين آخرين، إذا رغبوا في ذلك. كما ذكرنا سابقاً، قانوني الشخصية (إغلاق الكيانات القانونية) بالنسبة لعمليات الاندماج، يعني هذا إلغاء الشركة المندمجة وتسجيلها في السجل

¹⁵ الجبوري، مهند: اندماج الشركات "دراسة مقارنة"، د ن، دم، 2003

التجاري للشركة كاسم تجاري منفصل، مما يعني أن حل الكيان القانوني للشركة المندمجة يصبح الكيان القانوني للشركة المندمجة. قد يؤدي الاندماج إلى حل الشركة الدامجة والكيان القانوني للشركة الدامجة وظهور كيان قانوني جديد (اسم تجاري جديد)، أي اندماج الشركتين لإنشاء شركة جديدة باسم جديد مع نفس أصول كل من الشركات المندمجة.

الجانب الثاني: هذا الجانب يعد جانباً عملياً لأن الاستحواذ غالباً ما يكون فعلاً عدائياً تقوم فيه الشركة الدامجة بالاستحواذ دون موافقة أو موافقة إدارة الشركة المكتسبة وقد يؤدي إلى تغيير في إدارة الشركة المكتسبة. تتحكم الشركة الدامجة في حصص التصويت في الشركة المستحوذة وفقاً لرغبات الشركة الدامجة، وغالباً ما تنتقل ملكية أسهمها إلى مساهمي الشركة الدامجة من خلال الدفع النقدي أو من خلال سندات الدين، مما يجعل الاستحواذ ممكناً. والأصول. بالنسبة للاندماج، مع الأخذ في الاعتبار فوائد الاندماج للشركة والطرفين، يتم الاتفاق عادةً على الاندماج من قبل الشركة الدامجة والشركة المندمجة وفقاً لرغبات كل منهما ويوافق عليها الاجتماع العام للمساهمين.

وكما يرى البعض من القانونيين والاقتصاديين أن الفرق بين الدمج والاستحواذ يكمن في كون أن اتخاذ خيار الاستحواذ أحياناً يعد مرحلة تمهيدية لعمليات الدمج من أجل أن يتم تلاشي الكثير من الإجراءات الخاصة بعملية الدمج، وبالتالي تلتزم الشركة المستحوذة بالتطوير والمحافظة على العمالة وتهتم أكثر بالهيكل المالي والإدارية، من أجل تمهيد الطريق للوصول إلى مرحلة الاندماج بين الشركتين وبعده الطريقة سوف تتخلص من انعدام وزوال الشخصية المعنوية للشركة المستحوذ عليها والتي اندمجت بعد ذلك الاستحواذ.

المبحث الثالث: هو أهمية اندماج الشركات من الناحية الاقتصادية والتجارية.

تعد الشركات المساهمة هي أكثر الشركات التي تهدف لعملية الاندماج وذلك لما لأنها تمتلك مقومات التركيز التجاري والاقتصادي على مستوى العالم، لكن هذا لا يعني أنه لا ينبغي أن يتم اندماج شركات أخرى بالرغم من اختلاف أنواعها وأشكالها فيما بينهما.

من المحتمل أن تعلن إحدى الشركات عن نيتها الاندماج مع شركة منافسة تخدم وظيفة مختلفة. في الواقع، تثير مسألة اندماج شركتين بأشكال وأغراض مختلفة عددًا من القضايا لأن عملية الاندماج تتأثر أيضًا بالقدرات الاقتصادية والتجارية للشركة والدولة. نتيجة لذلك، يبحث أولئك الذين يضعون تشريعات تحكم اندماج الشركات عن حلول عملية لهذه المشكلة نظرًا لوجود العديد من الشركات الأخرى، الكبيرة والصغيرة، التي تواجه مشكلات مماثلة. كان من المنطقي فقط أن يُنظر إلى الشركة المساهمة على أنها السفينة المثالية التي يتم فيها إفراغ الشركات الأخرى التي تسعى إلى الاندماج لأنها لا تمتص رأس المال وليس لديها عدد كبير من الشركاء أو المساهمين، وذلك لأن الشركات المساهمة من أكثر الشركات قدرة على تغطية المشاريع الكبيرة وذلك لكون الشركات الأخرى لا تستطيع أن تستمر في مجال الاقتصاد الحر. لهذا نجد هناك تباين من مجال لآخر، سوف نفصل أكثر من حيث المطالب التالية

المطلب الأول: شكل الشركات التي يجوز لها الاندماج

خصائص المؤسسات المالية لذلك، هناك شركات تعتمد على الشركاء الذين يراعون بعضهم البعض بشكل شخصي. هذا الاعتبار فعال بسبب ثقته المشتركة. تنصدر شركة الشراكة وشركة التوصية البسيطة وشركة المحاصة قمة هذا النوع من الأعمال. على غرار الشراكة العامة، تتميز شركة الشراكة المحدودة بوجود نوعين من الشركاء: شركاء صامتون مسؤولون فقط في حدود حصصهم في الشركة وليس لهم رأي في الإدارة والشركاء المتضامنون المسؤولون عن المسؤولية المشتركة. شركة المشروع المشترك موجودة فقط بين الشركاء؛ لم يتم التعرف عليه من قبل أطراف ثالثة. فقط الأعضاء يعرفون ذلك، ويعتمد على السرية.

المطلب الثاني: دوافع وطرق الاندماج في الشركات

التكامل مهم للغاية لأنه أصبح المحرك الرئيسي للتقدم الاقتصادي والتجاري لجميع البلدان اليوم. كما يتم التأكيد على أهميتها على عدة جبهات، بما في ذلك أنها الداعم الأول للمنافسة وتنظيم وترشيد الطاقة الإنتاجية، وتعظيم الإنتاج والكفاءة مع السعي لتحقيق أكثر أشكال التكامل الرأسي دقة وأعمق. الاستثمار المطلوب لإعداد المشاريع الاقتصادية والتجارية الكبرى محدود. كما يشير إلى الرغبة في الاندماج بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن، أو أن الهدف من وراءه هو أيضًا الدفاع عن مجال خبرة المشروع ومساحته ضد احتكار مشروع آخر. تتمتع هذه الكيانات المشتركة بقوة اقتصادية هائلة، وتجمع وراءها تجمعات ضخمة من رأس المال، وتوظف العمالة، وتجذب العملاء والمستهلكين التي لا يمكن تحقيقها إلا عند الجمع. قد تكون عمليات الاندماج الضخمة هي الطريقة الوحيدة أيضًا لحماية بعض الشركات من الإخفاقات المذهلة، وهو ما فعلوه لزيادة قدراتهم ومساعدتهم على العودة بقوة بما يكفي ليكونوا روادًا في وقت لاحق. أسواق جديدة والتحكم فيها فعليًا في مجال خبرتهم

قد تتمتع عمليات الاندماج أيضًا بمزيد من الأمان العام حيث يتم تجميع رؤوس الأموال، مما يمكنهم من الاستثمار في مجالات متعددة. لذلك، فإن أكثر الشركات التي يتم دمجها وأكثرها شعبية هي الشركات متوسطة الحجم التي ترغب في تحقيق أهداف مختلفة وتحقيق نجاح وتقدم على نطاق واسع، وهناك طريقتين قد تدفع أي شركة للاندماج¹⁶

الطريقة الأولى: - لا تقتصر عمليات الدمج على الشركات التي تمارس أنشطة مماثلة، أو على الشركات المعنية بالتكامل الأفقي أو الرأسي، ولكن الاندماج الصحيح يمكن أن يكون اندماجًا من نوعين، أو شركتين متساويتين في الأهمية، عند الضرورة من أجل وقف المنافسة وزيادة الأرباح والإنتاج، عادة ما تكون الشركة المندمجة ذات أهمية متساوية، فهي الطريقة الأقل تكلفة من الناحية الإجرائية والأسهل بالنسبة للشركة لتجنب العديد من الصعوبات القانونية التي تتجم عن فقدان ملكيتها من قبل الشركة المندمجة.

¹⁶ الخرابشة، سامي، ٢٠٠٨،

الشخصية الأخلاقية، بالإضافة إلى رسوم باهظة الثمن ومكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً. وبناءً على ذلك، يتم إعداد مسودة العقد من قبل مجلس إدارة الشركة، ويتم الإعلان عنها، ثم الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة.¹⁷

الطريقة الثانية: تتخلى عدة شركات عن شخصيتها القانونية وتحول رأسمالها إلى شركة جديدة يتم فيها دمج الشركات القائمة، وتؤسس الشركة الجديدة وفق الإجراءات العامة لتأسيس شركة مساهمة، ولكن هناك بعض الأنظمة الخاصة في المملكة العربية السعودية. قانون. قانون العمل. إذا تم الاندماج من خلال إنشاء شركة جديدة، يمكن أن تصبح هذه الشركة جزءاً من الشركة بدون أي أسهم بخلاف تلك التي تشكلت نتيجة الاندماج. في هذه الحالة، يمكن للمساهمين في هذه الشركات الاجتماع في الاجتماع التأسيسي للشركة بموجب القانون من خلال الاندماج. أما الإجراء، فيتم وفقاً للوائح المنظمة لتأسيس الشركات المساهمة. من خلال الانقسام، فإنه يستخدم حل الشركة كمقدمة لدمجها في شركتين أو أكثر من الشركات القائمة. وعليه، يتم تقسيم الالتزامات المالية إلى أجزاء، يتم دمج كل جزء مع شركة أخرى تتمتع بكيانها القانوني الخاص، أو يؤسس كل جزء شركة جديدة، وتتبع الشركة الجديدة كل عملية اندماج.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاندماج

يتمتع اندماج الشركات التجارية بمزايا متعددة ومزايا مختلفة وقيمة مضافة محققة وعوائد أرباح وفوائد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشركة المندمجة. لذلك، على الرغم من أن مزايا التكامل تتجاوز وفورات الحجم، واقتصاديات تعزيز القدرة الاستيعابية، وتحقيق وفورات الحجم، فإنها تتطلب تطوير الإنتاج، ورفع مستوى أنظمة تسويق الخدمات، والبحث، وتحسين مصادر التمويل، ورفع مستوى العاملين. العوامل التي تعتمد عليها الشركة كشركة مدمجة. بناءً على ما سبق، يمكننا حصر المزايا في النقاط التالية:

أولاً: مزايا الاندماج

- (1) . استناداً إلى الاستخدام الأمثل لأدوات الإنتاج وتنوع استخدام هذه الأدوات، أرباح أفضل للشركة المندمجة لتحقيق الأهداف المرجوة.

¹⁷ حماد، طارق، محمد خليفة وآخرون ، 2003

(2) التنظيم الأكثر دقة وتنسيقاً لإدارة الشركة المندمجة قد يمكنهم من الوصول إلى أكبر سوق وضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

(3) تنعكس هذه المزايا أيضاً في خفض الإنفاق العام، والإدارة الموحدة، وزيادة الأمن، ودعم القوة الإقتصادية لعمليات الاندماج والاستحواذ. يُجبرون على الاندماج أو الاختفاء تماماً أثناء تداولهم في ساحة لعب غير متساوية.

(4) زيادة قدرات الشركة المندمجة على الاعتماد على أحدث التقنيات واستخدامها بحكمة، والاعتماد على الأشخاص ذوي الخبرة والمعرفة لإجراء البحوث والبحث، وتطوير العمليات وتحديثها وتحسينها - كيف، والارتقاء بهذه المهارات البشرية والارتقاء بها. قدرات.¹⁸

ثانياً: عيوب الاندماج¹⁹

على الرغم من مزايا اندماج الشركات التجارية، إلا أنها لا تخلو من العيوب أيضاً وهذه العيوب هي:

(1) عدم القدرة على إعطاء المرونة والسرعة المطلوبة في اتخاذ القرارات المناسبة لاقتناص الفرص، قد تصبح المشاريع مشلولة تماماً.

(2) يزيد دمج الربحية الحاسمة من قضية الاحتكار ويزيل المنافسة بين الشركات المندمجة، مما يؤثر بشكل كبير على انخفاض جودة المنتج وارتفاع التكاليف. هذا لأن الشركة المندمجة أو الجديدة لها احتكار، وكان لهذا السلوك تأثير كبير على الكثير من القوانين.

(3) قد تؤدي العديد من عمليات الدمج إلى فرض تكوين تكتلات إقتصادية وشركات احتكارية كبيرة قوضت المنافسة وأدت إلى الاحتكارات والسيطرة على السوق، فقد فرضت العديد من القوانين قيوداً على جميع أشكال الاندماج، سواء كانت أفقية أو رأسية أو متنوعة.

¹⁸ حماد، طارق، محمد خليفة وآخرون ، 2003

¹⁹ حماد، طارق، محمد خليفة وآخرون ، 2003

ثانياً: دراسات سابقة:

2.1. تمهيد:

قام الباحثون بمراجعة عدد من الدراسات التي تتناول موضوع البحث الحالي، من بين هذه الدراسات:

2.2. الدراسات العربية:

دراسة (الشلبي، 2002 م) بعنوان "أثر الاندماج في الأداء المالي - دراسة تحليلية في عينة من المصارف الأردنية".²⁰

كان الغرض من الدراسة هو التأكد من كيفية تأثير الاندماج على الوضع المالي للمؤسسات المالية والمصرفية الأردنية التي حدث فيها نشاط الاندماج. لكل حالة اندماج، تتكرر هذه العملية بعد أربع سنوات من الاندماج. تم جمع البيانات من البيانات المالية المنشورة من قبل وكالة عينة البحث والمنشورة في بورصة عمان للدراسة. استخدمت الدراسة أربع متغيرات مالية (قيمة سوق الأسهم، والمخاطر، والربحية، والنمو) وقارنتها. تقارن هذه المؤشرات أداء البنك قبل وبعد الاندماج على مستويين من أداء الشركة الواحدة والأداء المشترك للشركتين.

وبحسب نتائج المسح، لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مؤشرات الأداء المالي للشركات قبل الاندماج، ومؤشرات الأداء المالي نفسها فيما يتعلق بالأداء المالي بعد عملية الاندماج، والمقارنة بين المستويين. بمعنى آخر، لن يكون للاندماج أي تأثير على نتائج الأعمال. ومن أهم التوصيات البحثية أن عملية الاندماج يجب أن تسبقها رؤية واضحة ودراسة علمية دقيقة للنتائج المتوقعة، والمبالغة في سير عملية الاندماج وحجمه لتلافي ذلك. استهداف. إنها مجرد مجموعة من المؤسسات والشركات.

²⁰ إسماعيل، جنان (2012) "تقييم أثر الاندماج في بعض مؤشرات الأداء المالي

دراسة نعمان بتاريخ (2003 م) "استخدام التحليل المالي في بيان نجاح أو فشل اندماج الشركات: دراسة تطبيقية على قطاع الصناعة.

كان الغرض من الدراسة هو تقييم الأثر المالي لدمج الشركات المملوكة ملكية عامة في الأردن وتحديد ما إذا كانت إدارة الشركات المندمجة قد نجحت في تحقيق الفوائد المرجوة من الاندماج. ثم يتم تحديد الصناعات الأكثر فاعلية في الاستفادة من الاندماج. بالإضافة إلى استخدام تقنيات "الدراسة المقارنة"، استخدمت هذه الدراسة أيضًا مجموعة من النسب المالية المعترف بها المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية، والمقاييس القياسية لمخاطر الأعمال، وتقنيات "الدراسة الاستنتاجية" لتحليل البيانات التي حصلت عليها من التمويل. والتحليل المحاسبي. تم تضمين اثني عشر عملية اندماج في قطاعي الصناعة والتأمين في نتائج المسح المالي.

وجدت الدراسة أن عمليات الدمج التي ظهرت في عينة الدراسة كان لها تأثير إيجابي. ويرجع ذلك إلى أن معظم حالات الاندماج التي تمت دراستها أسفرت عن الفوائد المرجوة، ووجد أن الشركات التي اندمجت في قطاع الصناعة كانت أكثر نجاحًا من تلك الموجودة في صناعة التأمين. تهدف هذه الدراسة إلى التأكد من أن عمليات الاندماج التي تتم في سوق عمان تخضع للإشراف والتحليل المالي المعتمد من قبل السلطات المسؤولة حتى يتسنى للأطراف المعنية اتخاذ قرارات مستنيرة وتحقيق الفوائد المرجوة من الاندماج في نهاية المطاف.

دراسة المشهدي، لعام (2006 م) بعنوان "خيار الاندماج المصرفي وما أثره في تحقيق الميزة التنافسية: وهي دراسة استطلاعية لآراء عينة من مديري المصارف العراقية".²¹

إن الغرض من هذه الدراسة هو تقييم مساهمة عمليات اندماج البنوك في اكتساب ميزة تنافسية ولفت انتباه الإدارة وأصحاب المصلحة إلى مزايا وفوائد الاندماج بين المشاركين في الصناعة المصرفية. فعلت. عينة المسح هي 25 منهم يشغلون مناصب مدير مفوض ونائب مدير عام ومستشار مصرفي ومدير عام

²¹ إسماعيل، جنان (2012) "تقييم أثر الاندماج في بعض مؤشرات الأداء المالي

ومدير قسم أو قسم أو فرع. معظمهم حاصل على شهادات جامعية وخبرة مصرفية. الاستبيان قسّم إلى قسمين. تمت تغطية المتغير المستقل (الاندماج المصرفي) في القسم الأول ويتم تناول المتغير التابع (الميزة التنافسية)، وخاصة المتغيرات الفرعية، في القسم الثاني (إستراتيجية التركيز وإستراتيجية التمايز وإستراتيجية التكلفة الأقل).

وجدت الدراسة أن اكتساب ميزة تنافسية ليس له أي تأثير ذي دلالة إحصائية، وأن المديرين كانوا يفكرون بجدية في خيارات الاندماج سواء لأسباب شخصية أو إدارية أو قانونية. لا، فقد أوصى الاستطلاع بإيلاء الاهتمام للإصلاحات قبل الاندماج. اتفق الخبراء بشكل عام على أن الإصلاح كان خطوة أولى مهمة قبل عملية توحيد البنوك. كما اقترحت البحث عن شركات محترفة لتقديم الخبرة الفنية للاندماج بينما تقدم الحكومة الحوافز.

دراسة الدباس بعنوان. 2012م "أثر الاندماج على أداء الشركات وأرباحها":

كان الغرض من هذه الدراسة هو توضيح كيفية تأثير عمليات اندماج القطاع الصناعي على الأداء المالي وأرباح الشركات قبل عمليات الدمج وبعدها. كان اندماج مجمع الشرق الأوسط الصناعي والتجاري عام 2007 ومجمع الدرير للصناعة والعقارات نموذجًا لهذه الدراسة. تم فحص نتائج التحليل باستخدام تطبيق التحليل الإحصائي SPSS. اختبر الباحثون فعالية هذه العملية باستخدام تحليل مقارن قبل عامين من عملية الاندماج وسنة واحدة بعد عملية الاندماج.

تظهر نتائج المسح عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين عملية الاندماج والأرباح المحققة، ولا بين عملية الاندماج وأداء الشركة. ويقول الباحثون إن هذا يرجع إلى ضعف المركز المالي للشركة قبل الاندماج والحاجة إلى تنفيذ حلول مالية أخرى أولاً، مثل إعادة الهيكلة وتحليل الظروف التي أدت إلى الانهيار المالي.

2.3 الدراسات الأجنبية:

دراسة (Gurgler et al,2003) بعنوان: " THE EFFECTS OF MERGERS: AN "INTERNATIONAL COMPARISON"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في آثار عمليات الدمج على مستوى العالم على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية. تم استخدام مجموعة كبيرة من البيانات لتقييم فرضيات الاندماج، وتمكنت الدراسة من الوصول إلى البيانات المتعلقة بعمليات الاندماج العالمية عبر قاعدة بيانات Thomson Securities. وتناقضت أرباح ومبيعات الشركات المندمجة مع الأرباح والمبيعات المتوقعة للشركات المستقلة.

أظهرت النتائج، في المتوسط، أن الاندماج يعزز بشكل كبير الأرباح مع خفض مبيعات الشركات المندمجة. الصناعات والقطاعات والخدمات.

دراسة (Vacaville ,2004) بعنوان: " THE EFFECT OF MERGERS AND ACQUISITIONS ON THE WEALTH, RISK, AND EFFICIENCY OF AMERICAN BANKS"

من خلال دراسة آثار عمليات الدمج على ثلاثة عوامل رئيسية: الأصول الإدارية، والمخاطر، وكفاءة بنوك أمريكا اللاتينية، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت عمليات اندماج بنوك أمريكا اللاتينية ستفيد أمريكا اللاتينية. كنت أفعل ذلك. بالإضافة إلى الفروق بين عمليات الدمج التي تتم في البنوك الأصغر وعمليات الاندماج التي تتم في البنوك الكبيرة، وبين عمليات الدمج المحلية والخارجية. تضمنت عينة المسح 30 شركة، 15 منها من البرازيل، و7 من تشيلي، و8 من المكسيك.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن عمليات الدمج أدت إلى زيادة ثروة المالكين في أمريكا اللاتينية، وأنه لا يوجد فرق كبير بين عمليات اندماج الشركات الصغيرة وعمليات اندماج الشركات الكبيرة من حيث ثروة المالكين. تم العثور على الاندماجات الدولية لتوليد ثروة أكبر من الاندماجات المحلية. أظهرت النتائج أنه لم يكن هناك تغيير كبير في المخاطر نتيجة لعمليات الاندماج في أمريكا اللاتينية، وأن عمليات الدمج لم

²³ حماد، طارق، محمد خليفة وآخرون ، 2003

تؤثر على مخاطر البنوك الأصغر أو الأكبر، أو البنوك المحلية أو الأجنبية. أخيراً، أظهرت النتائج أن عمليات الدمج تزيد من كفاءة بنوك أمريكا اللاتينية.

**دراسة (Maravedi and Reddy, 2008)، India بعنوان: " Post-Merger Performance
" of Acquiring Firms from Different Industries**

تكونت عينة الدراسة من 68 شركة مندمجة من مختلف قطاعات القطاع الصناعي الهندي حيث حدث الاندماج بين عامي 1991 و 2003. كان الغرض من هذه الدراسة هو تقديم الأداء التشغيلي للشركات من خلال عمليات الدمج التي حدثت في الصناعة الهندية. سعينا أيضاً إلى تحديد ما إذا كانت هناك اختلافات ملحوظة في النتائج التي حققتها عمليات الدمج في قطاعات مختلفة من القطاع الصناعي الهندي.

تم اختبار الفرضيات في هذه الدراسة باستخدام اختبار T بعد التحليل الإحصائي باستخدام متوسط المجموعة للنسب المالية وثلاث سنوات قبل الاندماج وثلاث سنوات بعد الاندماج. سنة الأساس للتحليل هي السنة التي حدث فيها الاندماج، باستثناء الاندماجات.

تظهر النتائج اختلافات طفيفة في تأثير عمليات الدمج على الأداء التشغيلي عبر الصناعات المختلفة في الهند، مع تأثير إيجابي طفيف على الربحية المالية والمصرفية على وجه الخصوص. تأثرت هوامش الربح في الصناعات الدوائية والمنسوجات والمعدات الكهربائية بشكل سلبي بسبب عمليات الدمج. كما أظهر أن المنتجات الزراعية والكيميائية كان لها تأثير سلبي كبير على هوامش الربح وعوائد الاستثمار.

2.4 التعليق على الدراسات السابقة:

يمكن استخلاص النتائج الرئيسية للباحث بعد مراجعة الدراسات السابقة كما هو موضح في المحاور التالية.

- 1- غالبية الاستنتاجات لها آثار إيجابية على الشركات المندمجة، على الرغم من التناقض بين الاستنتاجات الإيجابية والسلبية التي توصلت إليها الدراسات السابقة فيما يتعلق بتأثير الاندماج.
- 2- عادةً ما تستخدم الدراسات التي تحلل النتائج بناءً على مقارنات بين فترات ما قبل الاندماج وبعده طرقًا إحصائية.
- 3- هناك العديد من العوامل الإحصائية والتقليدية والقيود في قياس فاعلية التوحيد.
- 4- تختلف نتائج الدمج باختلاف عينة الدراسة.
- 5- يمكن إثبات مستوى أداء أي منظمة من خلال التحليل المالي باستخدام النسب المالية.

الاستفادة من الدراسات السابقة:

ساعدت الأبحاث السابقة الباحثين على فتح الباب من خلال:

- 1- فهم وجهات نظر الآخرين أمر مهم لأنه يسهل العصف الذهني. هذا يسمح لنا بالاستلهام من أفكار الآخرين وتطبيقها لإثراء بحثنا الحالي.
- 2- تضمين الأدبيات المتخصصة في موضوع الاندماج والأداء المالي في الأسس النظرية لهذه الدراسة.
- 3- إن معرفة المراجع والكتب المعتمدة وموقعها على الإنترنت لثلاث دراسات سابقة سيوفر عليك الوقت والجهد.
- 4- تطوير منهجية البحث والتأكد من قبولها لأغراض البحث والأساليب الإحصائية المطبقة.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد:

تناول هذا الفصل تصميم الدراسة ومنهجيتها، وكذلك تعريف مجتمع الدراسة، وصحة وموثوقية الاستبيان المستخدم لجمع البيانات، والخطوات المتخذة لاستخدامه، والأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل الإحصائي للبيانات. وفيما يلي عرض تفصيلي لمنهجية الدراسة.

نوع الدراسة:

تم اختيار منهج الدراسة التحليلية الوصفية لأن هذه التحقيقات تركز على ظاهرة أو ظرف محدد إلى حد كبير ويعتمد على جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها من أجل استخلاص النتائج وتقديم التصميمات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، الدراسة التي تناولت الجوانب التنظيمية والآثار المترتبة على اندماج الشركات حيث اجرينا دراسة تطبيقية على عينة من المجتمع في المملكة العربية السعودية.

منهج الدراسة:

استخدمنا الأسلوب الوصفي التحليلي، والذي سمح لنا بشرح المتغيرات نظرياً وتقييم البيانات بشكل واقعي، لتحقيق أهداف الدراسة وتقديم إجابات لأسئلتها المفتوحة.

مجتمع الدراسة وعينته:

يتكون مجتمع البحث من العاملين في تخصصات مختلفة سواء كانوا ماليين أو إداريين حيث بلغ عددهم 150 موظف.

أساليب جمع البيانات:

- 1- مراجعة مكتبية لأهم الوثائق والتقارير والدراسات المتعلقة بالقضايا التنظيمية وآثار اندماج الشركات التي وردت من الجهات ذات الصلة، وكذلك من خلال المكتبات والبحوث المكتبية باستخدام شبكة المعلومات (الإنترنت).

2- شاركت عينة من الموظفين والإداريين السعوديين في دراسة تطبيقية بحثت في الخصائص التنظيمية ونتائج عمليات اندماج الشركات. يمكننا استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة للبحث كأسلوب فعال للعثور على الآراء عندما نكون على دراية بما هو مطلوب وكيفية تقييم العوامل المراد البحث عنها. اعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي لمعالجة سؤال البحث.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل الدراسة الميدانية:

اعتمد البحث على منهج التحليل الكمي والوصفي في استقصاء الموضوع بناءً على البيانات الإحصائية المجمعة من عينة البحث، وأعطى الرقم (1) للإجابة بالترتيب (موافق) والرقم (2) للإجابة بـ (أوافق بشدة)، ورقم (3) للإجابة بـ (محايد)، ورقم (4) للإجابة (غير موافق).

التحليل الإحصائي لمتغيرات عينة البحث:

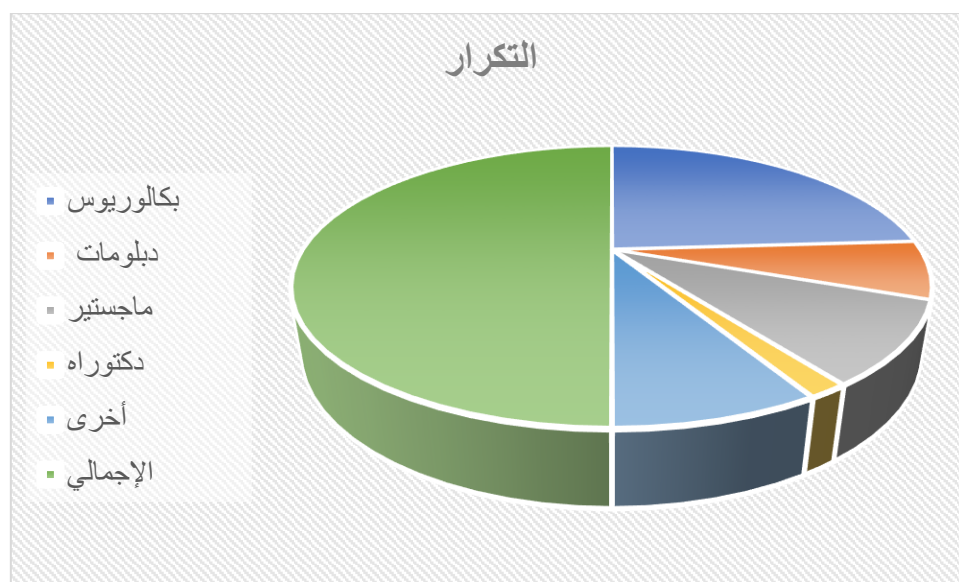
■ العلمي المؤهل:

جدول (1) تحليل بيانات المؤهل العلمي

البيان	بكالوريوس	دبلومات	ماجستير	دكتوراه	أخرى	الإجمالي
التكرار	72	20	28	5	25	150
النسبة	48%	13.3%	18.6%	3.3%	16.6%	100%

48% فقط من المستجيبين حاصلون على درجة البكالوريوس، وفقاً للجدول 1، في حين أن 2.35% حاصلون على درجة الدكتوراه أو الماجستير أو دبلوم متخصص. نسبة 6.1% المتبقية من المبحوثين حاصلين على درجات إضافية، مما يشير إلى أنهم أكملوا دورات دراسية أكثر تقدماً وتخصصاً. هذه

إحدى العلامات على أن كل مستجيب قادر على فهم الموضوعات الواردة في الاستطلاع وإعطاء إجابات
ثاقبة. ويوضح الشكل (1) بيانات المؤهل العلمي:



شكل (1) بيانات المؤهل العلمي

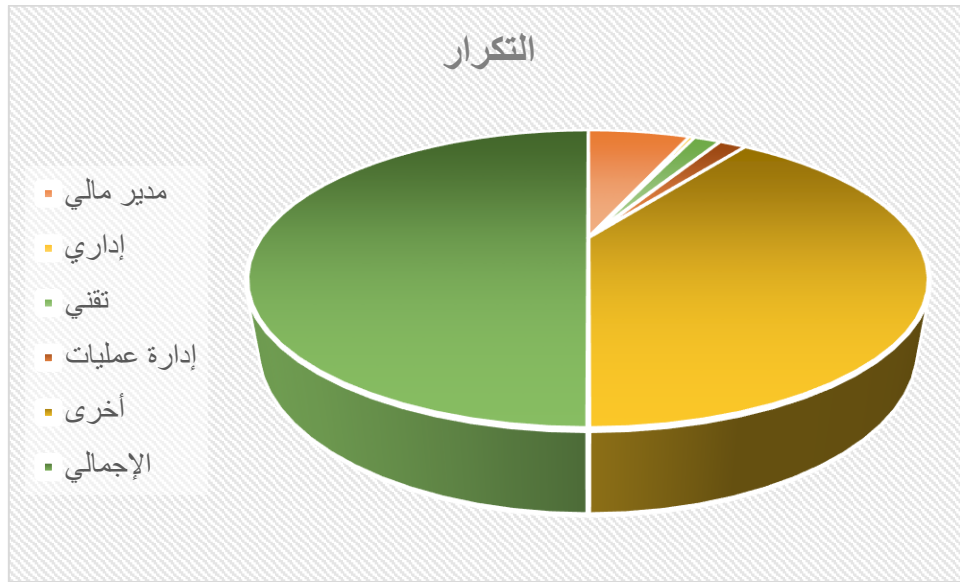
■ المستوى الوظيفي:

جدول (2) بيانات المستوي الوظيفي

البيان	مدير مالي	إداري	تقني	إدارة عمليات	أخرى	الإجمالي
التكرار	19	1	5	5	120	150
النسبة	%12.7	%0.7	3.3%	3.3%	80%	100%

يمكن رؤية توزيع الاستبيان على الأشخاص في المستويات الوظيفية التي تهمهم في الجدول 2، حيث
يوضح أن ما يقرب من 12.7% من الأشخاص يشغلون منصب المدير الإداري، و3.3% يشغلون
مناصب إدارة العمليات، و3.3% يشغلون مناصب فنية، وحوالي 80% يشغلون مناصب أخرى. يتم دعم

نتائج البحث من خلال المراقبة المستمرة والتطوير والتحديث للبيئة الإدارية داخل المنشأة بهدف تحسين الأداء وتعظيم القيمة. ويوضح الشكل (2) بيانات المستوى الوظيفي.



الشكل (2) بيانات المستوى الوظيفي

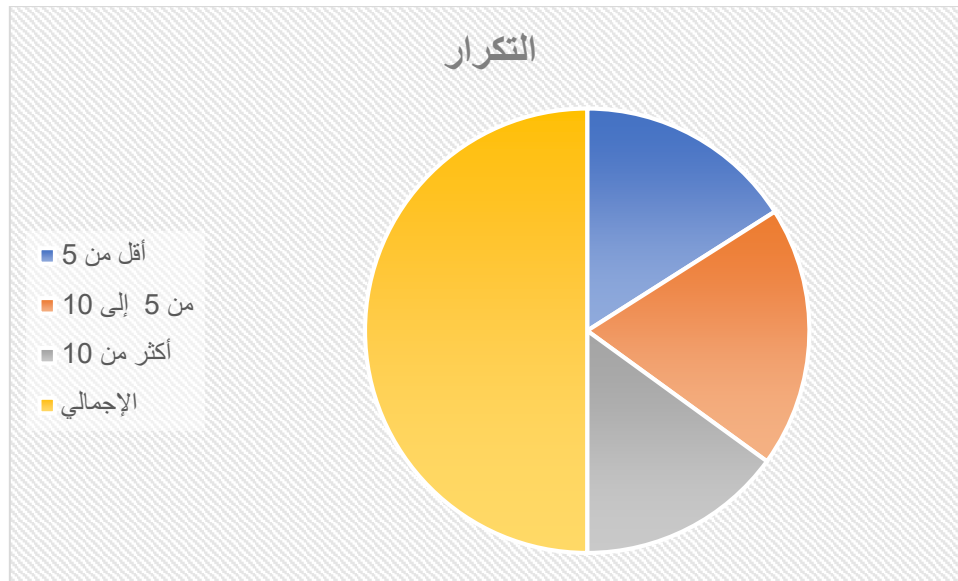
■ سنوات الخبرة:

جدول (3) تحليل بيانات سنوات الخبرة

البيان	أقل من 5	من 5 إلى 10	أكثر من 10	الإجمالي
التكرار	48	57	45	150
النسبة	32%	38%	30%	100%

يوضح الجدول 3 أن غالبية المستجيبين لديهم خبرة كبيرة في الصناعات التي يعملون فيها، حيث يمتلك 102 مشاركًا، أو 68% من العينة، أكثر من خمس سنوات من الخبرة. من الواضح أن معظمهم متمرسون

تمامًا، مما يعزز قدرتهم على القدرة على فهم أسئلة الاستطلاع من الجانب العلمي والعملية وتقديم إجابات مناسبة يدعم تقييم فرضية الدراسة. ويوضح الشكل (3) بيانات سنوات الخبرة.



الشكل (3) بيانات سنوات الخبرة

التحليل الإحصائي لبيانات البحث:

■ مقياس الثبات أو الاعتمادية Reliability

يوضح مقياس الموثوقية درجة الاعتماد على نتائج قائمة الاستقصاء ومقدار استنتاجاتهم التي يمكن أن تمتد إلى مجتمع الدراسة من خلال مقياس Alpha Cronbach، الذي تمتد قيمته بين الصفر والقيمة الصحيحة. عندما تقترب قيمة هذا المعامل من القيمة الصحيحة، تعتبر البيانات "موثوقة"، وهناك قدر كبير من التجانس والاتساق عبر المتغيرات.

جدول (4) نتائج مقياس الاعتمادية لجميع متغيرات الدراسة

محاور الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور الأول: لقياس مستوى تطبيق دمج الشركات	6	0.94
المحور الثاني: العبارات التي تقيس فعالية الاندماج	9	0.95

■ الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث:

المحور الأول: التكرارات والنسب المئوية والإحصاء الوصفي يتناول مجموعة من العبارات التي تقيس مستوى تطبيق دمج الشركات:

جدول (5) التكرارات ووصف البيانات للعبارات التي تقيس مستوى تطبيق دمج الشركات:

م	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يشارك الموظفون في رسم سياسات الشركة وتحديد أهدافها	21	95	22	9	3	3.81	0.82
		14%	63.3%	14.7%	6%	2%		
2	تشارك الجهات المنتفعة من خدمات الشركة في تحديد الأهداف	69	23	36	20	2	3.91	1.16
		46	15.3	24	13.3	1.4		
3	تلتزم الإدارة العليا في المؤسسة بالأنظمة المعمول بها في الشركة الدامجة	30	72	37	9	2	3.79	0.87
		20	48	24	6	1.3		

4	أن تلتزم كافة المستويات الإدارية بتقديم تقرير مفصل حول انجازاتها بشكل دوري	41	75	24	9	1	3.97	0.85
		27.3	50	16	6	0.7		
5	تعزيز المشاركة والمساءلة يعمل على تحسين أداء الشركة	40	70	26	12	2	3.89	0.93
		26.7	46.7	17.3	8	1.3		
6	تعزيز المشاركة والمساءلة يرفع من مستوى جودة المنتجات والخدمات	46	70	21	12	1	3.98	0.91
		30.7	46.7	14	8	0.7		

ويلاحظ أن غالبية استجابات عينة البحث تتدرج في فئتين (موافق بشدة) (موافق)، مما يعبر عن نسبة الموافقة على هذه العبارات، مما يشير إلى وجود درجة عالية من أهمية تلك العبارات. يعرض الجدول رقم (5) تكرارات ونسب العبارات التي تقيس مستوى تطبيق مبادئ الاندماج المؤسسي.

جدول (6) التكرارات ووصف البيانات للمتغيرات التي تقيس فعالية الاندماج

م	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الموارد البشرية في المؤسسة كافية ومؤهلة للتعامل مع جمهور المتعاملين	31	59	40	19	1	3.66	0.96
		20.7%	39.3%	26.7%	12.7%	0.7%		
2	يتم عمل تخطيط مسبق للموارد البشرية اللازمة للمؤسسة	31	72	42	5	-	3.86	0.77
		20.7%	48%	28%	3.3%	-		
3	تهتم المؤسسة برفع فعالية وكفاءة مواردها البشرية بشكل مستمر	27	79	33	9	2	3.80	0.85
		18%	52.7%	22%	6%	1.3%		
4	هل اندماج الشركات له تأثير في الأداء المالي	33	61	40	13	3	3.72	0.97
		22%	40.7%	26.7%	8.7%	2%		
5	هل اندماج الشركات ممكن ان يساعد في التوسع والدخول لأسواق جديدة	30	74	30	12	4	3.76	0.95
		20%	49.3%	20%	8%	2.7%		
6	يساعد اندماج الشركات على الاستحواذ على	30	72	32	13	3	3.75	0.94
		20%	48%	21.3%	8.7%	2%		

							منتجات وخدمات جديدة	
0.92	3.67	2	18	30	77	23	7 هل تحتاج الشركات قبل الاندماج إلى خبراء من الخارج لتقديم الاستشارات المحاسبية والقانونية	
		1.3%	12%	20%	51.3%	15.3%		
0.93	3.83	1	16	26	71	36	8 لا يؤثر الاندماج على الهيكل الإداري للشركة المندمجة	
		0.7%	10.7%	17.3%	47.3%	24%		
0.91	3.98	1	12	21	70	46	9 اندماج الشركات ممكن يؤثر على أسعار المنتجات واحتكارها	
		0.7	8	14	46.7	30.7		

ويلاحظ أن غالبية استجابات عينة البحث تدرج في فئتين (موافق بشدة) و (موافق)، واللذان يعبران عن نسبة الموافقة على هذه العبارات، مما يشير إلى أن هناك درجة من توافر فاعلية اندماج الشركات والآثار المترتبة على هذا الاندماج. تعتبر المصطلحات التي تقيس مدى جودة تطبيق أساسيات عمليات دمج الشركات وتأثيرها على المملكة العربية السعودية مهمة جدًا.

الإحصاء الوصفي للتعبيرات التي تقيس فعالية التكامل موضحة أيضًا في الجدول رقم (6). تتراوح قيم المتوسط الحسابي من 01.4 إلى 66.3، مما يشير إلى أن الوزن النسبي للإجابات قد يكون أكبر من متوسط قيمة 3 من درجات مقياس ليكرث. ونتيجة لذلك، نالت هذه العبارات القبول والموافقة من منظور عينة البحث، وتم ترتيب العبارات حسب الأهمية على النحو التالي:

المتغير " الموارد البشرية في المؤسسة كافية ومؤهلة للتعامل مع جمهور المتعاملين " حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.66 بانحراف معياري 0.96.

المتغير " يتم عمل تخطيط مسبق للموارد البشرية اللازمة للمؤسسة " حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.86 وانحراف معياري 0.77

المتغير " تهتم المؤسسة برفع فعالية وكفاءة مواردها البشرية بشكل مستمر " حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.80 والانحراف المعياري 0.85.

المتغير " هل اندماج الشركات له تأثير في الأداء المالي " حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.72 وانحراف معياري 0.97.

المتغير " هل اندماج الشركات ممكن ان يساعد في التوسع والدخول لأسواق جديدة " حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.76 وانحراف معياري قدره 0.95

المتغير " يساعد اندماج الشركات على الاستحواذ على منتجات وخدمات جديدة " حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.75 وانحراف معياري قدره 0.94

المتغير " هل تحتاج الشركات قبل الاندماج إلى خبراء من الخارج لتقديم الاستشارات المحاسبية والقانونية " حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.67 وانحراف معياري قدره 0.92

المتغير " لا يؤثر الاندماج على الهيكل الإداري للشركة المندمجة " حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.83 وانحراف معياري قدره 0.93

المتغير " اندماج الشركات ممكن يؤثر على أسعار المنتجات واحتكارها " حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.98 وانحراف معياري قدره 0.91

الفصل الرابع

نتائج الدراسة وتوصياتها

4.1 تمهيد

يحتوي هذا الفصل على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وأبرز التوصيات التي تم اقتراحها من قبل الباحثة بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

4.2 نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

أولاً: نتائج خاصة بمجتمع الدراسة

1. أظهرت الدراسة أن 48 % فقط حاصلون على درجة البكالوريوس في حين أن 2.35% من أفراد العينة يحملون مؤهلات علمية عليا من الدكتوراه أو الماجستير أو دبلومات متخصصة. في حين أن نسبة 6.1% المتبقية من الأفراد حاصلين على مؤهلات أخرى اضافية، مما يشير إلى أنهم أكملوا دورات دراسية أكثر تقدماً وتخصصاً. هذه إحدى العلامات على أن كل مستجيب قادر على فهم الموضوعات الواردة في الاستطلاع وإعطاء إجابات تعزز من موثوقية الاعتماد عليها عند التحليل الاحصائي.
2. بينت الدراسة أن حوالي 3.3% يشغلون وظيفة بمستوي مدير مالي، بينما 12.7% يشغلون وظيفة مدير إداري، بينما يشغل حوالي 3.3% وظيفة بمستوي إدارة العمليات، ويشغل حوالي 3.3% وظائف تقنية، وحوالي 80% يشغلون وظائف أخرى، مما يعني أن الاستبانة قد وزعت على أشخاص ذوي مستويات وظيفية تهتم بمتابعة وتحديث وتطوير الأوضاع الادارية في المنشأة بهدف الارتقاء بمستوي أداء المنشأة وتعظيم قيمتها أثناء جائحة كورونا، الامر الذي يعزز مصداقية الاجابات التي تم الحصول عليها ويدعم نتائج البحث.
3. أظهرت الدراسة أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بخبرات طويلة في المنشآت التي يعملون حيث يمتلك 68% منها إذ بلغ عدد الافراد التي تزيد خبرتهم عن 5 سنوات 102 مشاركاً ويمثلون إجمالي العينة، ويعد هذا مؤشر إيجابي على أن الأغلبية هم من ذوي الخبرة العالية.

ثانيا: نتائج متعلقة بأسئلة الدراسة

1. أهم النتائج المتعلقة بأبعاد المحور الأول من الدراسة: للعبارات التي تقيس مستوى تطبيق دمج الشركات

أظهرت النتائج موافقة أفراد العينة لعبارات المحور التي تقيس الجوانب التنظيمية والآثار المترتبة لاندماج الشركات في المملكة العربية السعودية حيث تتراوح القيم بالمتوسط الحسابي ما بين 01.4 إلى 66.3 والذي يقابل الموافقة بدرجة (أوافق) وقد وافق افراد العينة على عبارات المحور وهي مرتبة تنازليا كالتالي:

- جاء المتغير " يشارك الموظفون في رسم سياسات الشركة " " في المرتبة الأولى
- جاء المتغير " يشارك الموظفون في رسم سياسات الشركة وتحديد أهدافها، في المرتبة الثانية
- جاء المتغير "تشارك الجهات المنفعة من خدمات الشركة في وتحديد الأهداف" في المرتبة الثالثة
- جاء المتغير " تلتزم الإدارة العليا في المؤسسة بالأنظمة المعمول بها في الشركة الدامجة" في

المرتبة الرابعة

- جاء المتغير "أن تلتزم كافة المستويات بتقديم تقرير مفصل حول إنجازاتها بشكل دوري" في المرتبة

الخامسة

- جاء المتغير "تعزيز المشاركة والمساءلة يعمل على تحسين أداء الشركة " في المرتبة السادسة
- جاء المتغير "تعزيز المشاركة والمساءلة يرفع من مستوى جودة المنتجات والخدمات" في المرتبة

السابعة

2. أهم النتائج المتعلقة بأبعاد المحور الثاني وهو العبارات التي تقيس فعالية الاندماج

أظهرت الدراسة أن معظم استجابات البحث قد وقعت بين الفئتين (موافق _ موافق بشدة) مما يدل على أن هناك درجة عالية من الأهمية للعبارات التي تقيس الجوانب التنظيمية فعالية اندماج الشركات بالمملكة العربية السعودية .حيث تتراوح قيم المتوسط الحسابي ما بين وعليه فأن هذه القيم مرتبة تنازليا كالتالي:

- جاء المتغير " الموارد البشرية في المؤسسة كافية ومؤهلة للتعامل مع جمهور المتعاملين " " في المرتبة الأولى

- جاء المتغير " يتم عمل تخطيط مسبق للموارد البشرية اللازمة للمؤسسة، في المرتبة الثانية

- جاء المتغير "تهتم المؤسسة برفع فعالية وكفاءة مواردها البشرية بشكل مستمر" في المرتبة الثالثة

- جاء المتغير "هل اندماج الشركات له تأثير في الأداء المالي" في المرتبة الرابعة

- جاء المتغير "هل اندماج الشركات ممكن ان يساعد في التوسع والدخول لأسواق جديدة " في المرتبة

الخامسة

- جاء المتغير " يساعد اندماج الشركات على الاستحواذ على منتجات وخدمات جديدة " في المرتبة

السادسة

- جاء المتغير "هل تحتاج الشركات قبل الاندماج إلى خبراء من الخارج لتقديم الاستشارات المحاسبية

والقانونية" في المرتبة السابعة

- جاء المتغير "لا يؤثر الاندماج على الهيكل الإداري للشركة المندمجة " في المرتبة الثامنة

- جاء المتغير " اندماج الشركات ممكن يؤثر على أسعار المنتجات واحتكارها " في المرتبة التاسعة.

الفصل الخامس

تحليل النتائج والتصور المقترح

5.1 تحليل النتائج

نظهر فيما يلي تحليل أهم نتائج هذه الدراسة:

1. شهدت النتائج الأولية أن الشركات السعودية المملوكة ملكية عامة صعوداً وهبوطاً لجميع المؤشرات المالية المستخدمة في الدراسة بعد مرحلة الاندماج، ولكن على المستوى الإجمالي، وإجمالي المستوى العام للأصول والقيمة السوقية ومعدل القيمة الدفترية لمعدل عائد الأصول ومعدل دوران الأصول.
2. أظهرت الاستبيان أن الأداء المالي لجميع المؤشرات قبل الاندماج، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، أي عدم وجود تأثير للاندماج على الأداء المالي للشركات الأردنية المملوكة ملكية عامة، ولكن على وجه الخصوص على مستوى الشركة، تم العثور على فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للاندماج.
3. أظهرت نتائج الاستبيان المستوى العام لمتوسط الشركة بعينيتين أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في مؤشرات الأداء المالي المختلفة قبل الاندماج وبعده، مما يشير إلى أن الاندماج ليس له أي تأثير على الوضع المالي والإداري.
4. تظهر نتائج الاستبيان أنه على المستوى العام للشركة لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة المعاملات قبل الاندماج وبعده، ولكن بشكل خاص على مستوى الشركة، أظهر اختبار الاستبيان وجود فروق ذات دلالة إحصائية في بعض الشركات. وخاصة الشركة المندمجة لأن النتائج قد تكون لها تأثير سلبي على الشركة المندمجة.

5. أظهرت نتائج الاستبيان أنه على المستوى العام للمنشأة، لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في العائد على الأصول قبل الدمج وبعده، ولكن بشكل خاص على مستوى المؤسسة، يوضح الاستبيان وجود فروق ذات دلالة إحصائية في بعض الشركات، لأنه تبين أن الشركات المندمجة لها تأثير إيجابي على كل شركة

6. أظهرت نتائج الاستبيان عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدل دوران الأصول على المستوى العام للشركة قبل الدمج وبعده، كما أن للاندماج تأثير سلبي على شركات التأمين في الشرق الأوسط من حيث معدل دوران الأصول.

7. أظهرت نتائج الاستبيان على المستوى العام أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول.

5.2 تحليل التوصيات

من خلال عرض نتائج الدراسة في تحسين الوضع الاقتصادي والقانوني للشركة المندمجة، وذلك من خلال التوصيات التالية

1- يجب على الشركات الراغبة في الاندماج إجراء دراسة علمية هادفة من قبل لجنة اندماج مخصصة قبل الشروع في الاندماج مع شركات أخرى. الشركات، لتجنب الوقوع في عمليات الاندماج أو الاندماج الفاشلة مع الشركات الأضعف، مما يؤدي إلى ضعف الأداء المالي والتصفية المحتملة.

2- يجب رفع الوعي القانوني لرؤساء الشركات المهمة بعمليات الاندماج والاستحواذ من أجل الاستخدام الأمثل لقضايا الاندماج والاستحواذ، خاصة فيما يتعلق بالعناصر البيئية الداخلية والخارجية.

3- يجب أن تولي الشركة المندمجة مزيداً من الاهتمام لضرورة الحفاظ على توازن استراتيجي بعد

الاندماج يتجلى في الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة والقدرات المادية والمعنوية المتاحة.

4- يجب أن يكون الغرض من الاندماج هو تحقيق التكامل الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية، وليس

الغرض من الاندماج احتكار الصناعة لقليل من الشركات، الأمر الذي قد يخالف القوانين والأنظمة

المعمول بها.

5- ينبغي توفير الدعم الحكومي من قبل الدولة من أجل تحفيز الشركات للاندماج وذلك عن طريق

توفير المناخ المناسب لها وتزويدها بالدعم الفني والمعنوي.

6- ينبغي على الشركة الناتجة عن الاندماج أن تقوم بالتخلص من الأصول التي لا تحتاجها الشركة

في نشاطاتها مثل الفوائض المالية المتراكمة وتقوم بتحويلها إلى أصول يمكن الاستفادة منه

واستغلالها.

الخاتمة

وفق ما ذكر أعلاه، تعتبر عملية الاندماج من أهم الآليات القانونية التي تحقق الشركات التجارية من خلالها تركيز مشاريعها الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وقد قام المشرع السعودي بسن هذه الأحكام لتوضيح وتوضيح هذا المفهوم الناشئ حديثاً في الحياة القانونية. تستلزم هذه العملية نقل الأصول المالية من واحدة أو أكثر من الشركات القائمة إلى شركة أخرى قائمة أو إلى شركة تم تشكيلها حديثاً. وبالتالي، تختلف هذه العملية عن غيرها من حيث أن نظام الاندماج يستلزم اختفاء الشركة المندمجة وزيادة رأس مال الشركة المندمجة من خلال التوحيد. كما يؤدي إلى تكوين شخص اعتباري جديد. كما يؤدي إلى تكوين شخص اعتباري جديد في شكل اندماج بعد إعداد مشروع الاندماج والموافقة عليه من قبل المساهمين أو الشركاء.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- فايز إسماعيل محمد بصبوصة (2006) 'الآثار القانونية المترتبة على اندماج الشركات المساهمة العامة في القانون الأردني .
<https://ia801006.us.archive.org/33/items/ktp2019-tra813/ktp2019-tra813.pdf>
- إسماعيل، جنان (2012) "تقييم أثر الاندماج في بعض مؤشرات الأداء المالي: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الأجنبية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق
- مها مصطفى (2005)، المصارف العراقية بين خيارى الرسملة والاندماج "دراسة على عينة من المصارف التجارية "رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، العراق.
- البياتي، فارس رشيد (2010)، محاسبة الأداء في تنمية المؤسسات والموارد البشرية، دار أيله للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- فايز: اندماج الشركات المساهمة العامة والآثار القانونية المترتبة عليها، دار الثقافة، عمان، 2010.
- التكروري، عثمان، وعوني بدري: الشركات التجارية "شرح قانون رقم 12 لسنة 1964"،
د. د. ن، م، 1999.
- الجبوري، مهند: اندماج الشركات "دراسة مقارنة"، د ن، د.أ، 2003.
- حسني، أحمد: قضاء النقص التجاري، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1982.
- حماد، طارق، محمد خليفة وآخرون، 2003: موسوعة الاندماج: الأبعاد القانونية والضريبية والمحاسبية في ظل الميعاد المحاسبي الدولي رقم (22) المعدل، د ن، د.أ.

- الخرابشة، سامي، ٢٠٠٨، التنظيم القانوني لإعادة هيكلة الشركات المساهمة العامة
"دراسة مقارنة"، دار الثقافة، عمان،

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Alain court/ le government enterprise– la corporate governance 1995
Paris
- Alain Steichen/ précis de droit des societies 4ème ed 2011 Luxembourg
- *What is a company merger?* (No date) *Business News Daily*. Available
at: <https://www.businessnewsdaily.com/15786-company-mergers.html#:~:text=A%20company%20merger%20occurs%20when%20two%20businesses%20with%20similar%20synergies,of%20corporate%20leadership%20and%20operations>. (Accessed: December 10, 2022).
- Malik, Faizaan & Anura, Melawi & Khan, Shehzad & Khan, Faisal.
(2014). Mergers and Acquisitions: A Conceptual Review. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*. 1. 520. 10.5296/afar.v4i2.6623.

الملاحق

ملحق (1)

ملحق استبانة الدراسة

القسم الأول: البيانات الشخصية

الاسم:

- المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس	☐ دبلومات	☐ ماجستير	☐ دكتوراه	☐ أخرى
------------------------------------	----------------------------------	----------------------------------	----------------------------------	-------------------------------

- المستوى الوظيفي:

☐ إداري	☐ مدير مالي	☐ تقني	☐ إدارة عمليات	☐ أخرى
--------------------------------	------------------------------------	-------------------------------	---------------------------------------	-------------------------------

- سنوات الخبرة

☐ أقل من 5	☐ من 5 حتى 10	☐ أكثر من 10
-----------------------------------	--------------------------------------	-------------------------------------

القسم الثاني:

■ المحور الأول: لقياس مستوى تطبيق دمج الشركات

م	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يشارك الموظفون في رسم سياسات الشركة وتحديد أهدافها					
2	تشارك الجهات المنتفعة من خدمات الشركة في تحديد الأهداف					
3	تلتزم الإدارة العليا في المؤسسة بالأنظمة المعمول بها في الشركة الدامجة					
4	أن تلتزم كافة المستويات الإدارية بتقديم تقرير مفصل حول انجازاتها بشكل دوري					
5	تعزيز المشاركة والمساءلة يعمل على تحسين أداء الشركة					
6	تعزيز المشاركة والمساءلة يرفع من مستوى جودة المنتجات والخدمات					

▪ المحور الثاني: العبارات التي تقيس فعالية الاندماج

م	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الموارد البشرية في المؤسسة كافية ومؤهلة للتعامل مع جمهور المتعاملين					
2	يتم عمل تخطيط مسبق للموارد البشرية اللازمة للمؤسسة					
3	تهتم المؤسسة برفع فعالية وكفاءة مواردها البشرية بشكل مستمر					
4	هل اندماج الشركات له تأثير في الأداء المالي					
5	هل اندماج الشركات ممكن ان يساعد في التوسع والدخول لأسواق جديدة					
6	يساعد اندماج الشركات على الاستحواذ على منتجات وخدمات جديدة					
7	هل تحتاج الشركات قبل الاندماج إلى خبراء من الخارج لتقديم الاستشارات المحاسبية والقانونية					
8	لا يؤثر الاندماج على الهيكل الإداري للشركة المندمجة					
9	اندماج الشركات ممكن يؤثر على أسعار المنتجات واحتكارها					

مستخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الجوانب التنظيمية والآثار المترتبة على اندماج الشركات في المملكة العربية السعودية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي على مجتمع الدراسة من موظفين ومدراء ماليين في الشركتين الدامجة والمدمجة، حيث تم استخدام الاستبيان كأداة للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة من أجل الإجابة على تساؤلات البحث وتلخصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها توجد عالقة معنوية ذات دلالة إحصائية لآثار اندماج الشركات على الأداء في الجهات الحكومية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه وبالرغم من المزايا والمنافع الإقتصادية المتعددة التي من الممكن أن يحققها الاندماج والاستحواذ بين الشركات، إلا أن هناك كثيرا من المشاكل والسلبيات التي من الممكن أن تنشأ وتصاحب بسبب الاندماج والاستحواذ

كما توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات والتي من أهمها ينبغي على المقدم على عملية الاندماج أن يقوم بتقديم الاسئلة العديدة لنفسه مثل هل الهدف من اندماج الشركة هو تعزيز حصته في السوق؟ أم الاستحواذ على منتجات وخدمات جديدة؟ أم أنها هي محاولة من أجل دخول أسواق جديدة أو أنها من أجل القضاء على المنافسة؟ عندها سوف يتمكن من معرفة السبب أو الدافع وراء هذا الاندماج للشركة.

Abstract

This study aimed to know the organizational aspects and the effects of the cause of the merger of companies in the Kingdom of Saudi Arabia, and the descriptive analytical approach was used on the study population of employees and financial managers in the merging and merged companies, where the questionnaire was used as a tool to obtain the required data and information in order to answer questions Research The study summarized a set of results, the most important of which is that there is a significant relationship with statistical significance for the effects of the merger of companies on performance in government agencies.

The study reached a set of results, the most important of which is that despite the multiple economic advantages and benefits that merger and acquisition can bring between companies, there are many problems and negatives that may arise and be associated with merger and acquisition.

The study also reached some recommendations, the most important of which is that the person applying for the merger process should submit several questions to himself, such as is the aim of the company's merger to enhance his share in the market? Or the acquisition of new products and services? Or is it an attempt to enter new markets or is it to eliminate competition? Then he will be able to find out the reason or motive behind this merger of the company.